تكريم «٨٠» عاملاً وعاملة بمختلف قطاعات الإنتاج بشبوة

<شبوة-عادل القباص:

■ بمناسبة اليوم العالمي للعمال «الأول من مايو» كرمت محافظة شبوة (٨٠) عاملاً وعاملة من عمال القطاع العام والمختلط والخاص من المبرزين والمتفانين في أداء عملهم وواجباتهم خلال العام الماضي ٢٠٠٨م.

وفي الحفل الذي أقيم أمس بالمناسبة أشاد محافظ شبوة علي حسن الأحمدي بجهود وعطاءات العمال في مختلف القطاعات وإسهاماتهم الايجابية في النهوض بعملية البناء والتنمية بالمحافظة.

منوهاً الى أن التكريم يأتي تقديراً للجهود التي يبذلها العمال في مختلف مواقع الانتاج والعمل والعطاء الوطني، ودورهم البارز في حماية الوحدة الوطنية ومكاسبها الديمقراطية.

ودعا الأحمدي في كلمته، القطاع الخاص بالمحافظة الى الإسهام الفاعل في التخفيف من البطالة وتوفير فرص العمل للعاطلين.

هذا وقد القيت بالمناسبة عدد من الكلمات من رئيس فرع اتحاد نقابات عمال الجمهورية ومكتب الشئون الاجتماعية، أكدت على اهمية دور العمال في تحقيق التنمية المستديمة وتحريك عجلة النمو.. وكذا الاهتمام بهذه الشريحة وصيانة حقوقها.■

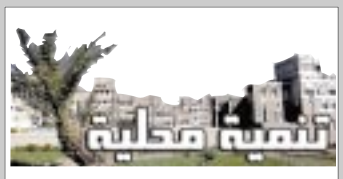

إب تستكمل الخطة الاستثنائية.. وتبدأ بـ(80) مشروعاً

■ وفي محافظة إب دشن العمل خلال الايام الماضية (٨٠) مشروعاً تنموياً في مجالات مختلفة وذلك من إجمالي (٥٦٠) مشروعاً تم التخطيط لتنفيذها من السلطة المحلية بالمحافظة خلال هذا العام ٢٠٠٩م.. وبكلفة تبلغ نحو (١٨) مليار ريال. أمين عام المجلس المحلي بمحافظة إب أمين الورافي قال: إن جزءاً من المشروعات هي من ضمن الخطة الاستثنائية المتبقية للمحافظة من احتفالات الشعب بالعيد الوطني الـ(١٧) لإعادة تحقيق الوحدة المباركة التي حظيت بها المحافظة.

واكد الورافي أن هذه المشروعات إذا ما تم تنفيذها والالتزام بعدم تأخير التمويل المركزي والمحلي لها فإنها ستحدث نقلة نوعية تنموية وخدمية لجميع مديريات المحافظة.■

98 مليوناً لتنمية مناطق عتق

■ تواصل السلطة المحلية لمديرية عتق محافظة شبوة مساعيها الدؤوبة لإنجاز وتنفيذ (٢٥) مشروعاً خدمياً وتنموياً تضمنها البرنامج الاستثماري للسلطة المحلية للعام الجاري ٢٠٠٩م بكلفة تصل الى أكثر من ٩٨ مليون ريال. الأخ عبدالله سالم السمنة مدير عام مديرية عتق أشار الى أن قطاعات التربية والصحة والزراعة حصلت على ٢٠ مشروعاً سيتم التركيز عليها كمرحلة أولى فيما خمسة مشاريع مخصصة للأشغال العامة في صيانة ورصف وإنارة عدد من شوارع ومناطق المديرية إضافة الى مشروع واحد رياضي بناء صالة مغلقة للألعاب الرياضية بمدينة عتق.. مؤكداً أن تحديد المشاريع تم وفق دراسة أجريت مسبقاً لمعرفة احتياجات المديرية ومناطقها المتعددة وسيتم توزيعها بعدالة متساوية بحسب الاحتياجات أيضاً.■

بدء تنفيذ مشروعات الصندوق الاجتماعي بحجة

■ يواصل الصندوق الاجتماعي للتنمية اسهاماته التنموية والوطنية في تلبية احتياجات المواطنين في مختلف مناطق ومديريات الوطن المختلفة.. ففي محافظة حجة اعتمد فرع الصندوق بالمحافظة في برنامجه الاستثماري لهذا العام ٢٠٠٩م تنفيذ (١٢٤) مشروعاً في مجالات التربية والصحة والاشغال العامة والدعم المؤسسي وبناء القدرات الفنية والإدارية لقيادات السلطة المحلية بمديريات المحافظة.

مدير فرع الصندوق لمحافظات صنعاء - حجة - عمران - صعدة قال: إنه تم تحديد احتياجات مناطق المحافظة من المشاريع وتم توزيعها على المديريات المختلفة بشكل عادل ومناسب يلبي متطلبات المواطن.

يشار إلى أن محافظة حجة حظيت بـ(١٣٣) مشروعاً بكلفة قدرها (١٤)مليون دولار نفذها الصندوق الاجتماعي العام الماضي ٢٠٠٨م.■

تزويد الغيظة بـ(5) ميجا من الكهرباء

■ بدأت الشركة البريطانية «أجريكو» لإنتاج الطاقة، الأعمال الفنية والتجهيزات الخاصة لتغطية احتياجات مدينة الغيظة -محافظة المهرة بـ(٥) ميجاوات من الطاقة الكهربائية والتي تم استئجارها لتغطية عجز الطاقة الذي تعاني منه المهرة ومديرياتها سيما في فصل الصيف والتخفيف أيضاً من الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي.

وقد شدد المحافظ علي محمد خودم لدى زيارته للموقع الاسبوع الماضي على ضرورة تفعيل عمل الصيانة والاسراع في تجهيزاتها والاسراع بإنجاز العمل في الشبكة الداخلية والبالغ طولها (١٥) كم لمدينة الغيظة وضواحيها..■

من يعطل منح الصلاحيات ويكرس «المركزية»؟

«المحليات»: وفرة في التحديات.. وجهل بالمسئوليات

■ التحول إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات بحد ذاته ثورة تنموية فريدة جسدت مضامينها رؤية إعادة بناء الدولة الحديثة سيما من الناحية الادارية.. بل ومنطلق تنموي متجدد للانتقال الى دولة المواطنة المتساوية والعدالة في الخدمات.. غير أن تعطيل توجهات التعامل معها والاحجام عن منحها الصلاحيات الدستورية والقانونية وحالات التذمر ازاء تعزيز هذا النظام.. أفرزت بجلاء عدداً من التناقضات التي يعانيها واقعنا الاجتماعي والجغرافي، وانشداد بعض المحافظات المتسمة بالضعف البنيوي والاداري الكفء، الى ذلك أكثر من أية وضعية أخرى.

«الميثاق» حاولت إجراء نظرة تقييمية، على لسان مسؤوليها وأعضائها بعدد من المحافظات وتشخيص بعض من إشكالاتها وممارساتها السلبية التي تعرقل تقدم مسيرتها والاطلاع على سير التجربة، في سياق الحصيلة التالية؛

تحقيق/ بليغ الحطابي

الجفري: التجربة تجاوزت تناقضات الواقع الاجتماعي والجغرافي

□ عدنان الجفري

□ فهد دهشوش

دهشوش: عدم التشبُّع بمفهوم التكامل للمهام والمسؤوليات أنتج ممارسات سلبية

إخفاق في تحقيق التنمية المنشودة.. وضعف في البناء التنظيمي.. وممارسات فساد وتزهُّل إداري

□ علي المقدشي

المقدشي: إنهاء المركزية سبيل للحكم المحلي الكامل

□ ناجي الزايدي

الزايدي: الاعتبارات المناطقية أدت إلى توتر علاقات المجالس مع بعضها

يرى عدد من المختصين ومسؤولي السلطات المحلية بعدد من المحافظات والمديريات أن المجالس المحلية تحملت - منذ الأخذ بها وانتخاب مجالسها على مستوى الجمهورية - أعباء النهوض بالواقع التنموي الضعيف وإحداث تنمية شاملة مستديمة.. والاستمرارية في الإيفاء بمتطلبات واحتياجات النمو المتزايد للمجتمعات المحلية.. فخلال السنوات الماضية من عمرها ومازالت هذه السلطات تسير في أعمالها وممارسة اختصاصاتها في نسق غير متكافئ ونظام إداري مترهل، وعمليات يشوبها الخلل والتعارض القانوني والمالي والإداري ما أسهم في إرباك العملية التنموية، فضلاً عن عدم قدرتها على الوصول الى احتياجات المواطن كافة وتلمس مطالبه ومعالجة إشكالاته..

الدكتور عدنان الجفري محافظ عدن يؤكد نجاحات التجربة الديمقراطية «السلطة المحلية» في تجاوز بعض إشكالات وصعوبات تناقضات الواقع الاجتماعي والجغرافي ومحاولات انشداد البعض الى الماضي وثقافته المناطقية..

فيما الاخ ناجي الزايدي محافظ مارب أضاف قائلاً: إن الاعتبارات المناطقية أدت الى احتدام خلافات ونزاعات داخل المجالس المحلية ذاتها نتيجة قصور الوعي وانعدام فهم البعض من أعضائها ومسؤولياتهم الوطنية.. الأمر الذي ترتَّب عليه تعثر مشاريع التنمية وإبطاء إجراءات تنفيذها..

غياب التأهيل

فهد دهشوش وكيل محافظة حجة أوضح أن السلبيات في أداء هذه السلطات ناتجة عن عدم التشبع بمفهوم التكامل لمهام هذه السلطة.. وكذا انعدام التأهيل والتدريب اللازمين لأعضائها الذين يعاني بعضهم من جهل مطبق بواجباتهم ومسؤولياتهم القانونية.. مشيراً الى أن تحقيق التنمية المنشودة يتطلب تخطيطاً سليماً غير عشوائي كما هو حاصل الآن في بعض المناطق، ومستنداً أيضاً الى واقع وحاجة ضرورية للمواطن.

تقييم

لم تفلح بعض هذه السلطات في تلمُّس هموم المواطن كما هو الحال في عدد من المديريات والمحافظات، كما لم تسهم في معالجة ووضع حد لمعاناته المتزايدة وكما أراد بها ويراد منها في المستقبل لكبح جماح الخروج على القوانين والأنظمة المعمول بها وضبط إيقاعات الحياة وإشاعة الأمن والسكينة في أرجائها وغيرها من المشاكل العالقة منذ وقت.. وحسب عدد من المسؤولين المحليين يرجع إلى حالة الترهل والضعف البنيوي لهذا النظام وعدم كفاءة أعضائه وتجاهلهم لمسؤولياتهم الوطنية والشعبية كمجالس منتخبة.. فضلاً عن تحديات التضارب والتناقض القانوني والتشريعي في نحو (١٢٠) مادة ونصاً قانونياً ودستورياً تتعارض مع قانون السلطة المحلية رقم (٤) للعام ٢٠٠٠م وتعديلاته ولائحته التنفيذية..

تحديات

قدر وافر من التحديات والمشاكل والصعوبات التي تعانيها مسألة الانتقال الى الحكم المحلي سيما في ظل وجود التناقضات الاجتماعية والجغرافية.. وكذا إشكالات ما بعد تطبيق نظام الحكم المحلي والتي تشترط انتقالاً تدريجياً، حسب مختصين وخبراء ومنها على سبيل المثال لا الحصر انتخابات محافظي المحافظات وأمين العاصمة ١٦ مايو ٢٠٠٨م وبروز حالات الخلاف والاختلاف بين المجالس ذاتها، ما أدى الى تنامي ثقافة المناطقية أو الحرص من بعض أعضاء المجالس المحلية على اقتصار مشاريع التنمية على مناطقهم دون أخرى.. وهذه حسب أمين عام مجلس محلي شبوة د. سالم الهميس سلبية خطيرة زادها إثارةً ضعف التثقيف المجتمعي بهذه التجربة، فضلاً عن غيابها أصلاً لدى أعضاء ومسؤولي المجالس المحلية..

تجاوز تلك الاشكالات - حسب أمين محلي شبوة - يحتاج الى وقت وجهد واستيعاب وتفهم لازم وإدراك واع للمهام والمسؤوليات المناطة بكل شخص وجهة حكومية.

التشبع بالأخطاء

تعثر المشاريع الخدمية والاقتصادية والاجتماعية والركود الحاصل فيها يعود - حسب رئيس دائرة الحكم المحلي بالأمانة العامة للمؤتمر الاخ علي المقدشي - الى المركزية المتشبعة بإنعدام الوعي والجهل والتجاهل للمهام والمسؤوليات لدى بعض المجالس المحلية والأجهزة التنفيذية ممازاد من توتر العلاقة بين الطرفين، وبالتالي لم يكن لبعض تلك المجالس في المديريات أي أثر تنموي أو دور ملموس لمعالجة اشكالات أو صعوبات تعترض عملية النمو والنهوض الشامل وفقاً لمحددات البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية.. غير أن الايجابية التنموية التي تحققت للبلد من هذه السلطات والتي تمضي باتجاه الحكم المحلي واسع الصلاحيات.. أصبحت واقعاً ملموساً لبى جزءاً من احتياجات المواطن وتطلعاته الواسعة.

وحسب رئيس دائرة الحكم المحلي علي المقدشي فإن إمكانية تجاوزها يمكن إذا ما توافرت إرادة حكومية للتخفيف من المركزية الشديدة واعتماد اللامركزية الحالية والإدارية وإعادة توزيع المهام والاختصاصات ونقلها من المركزية الى المحافظات ومن ثم المديريات، فضلاً عن توافر الحماية الشعبية من المجتمعات المحلية إذا ما تم توعيتها بأهمية ذلك وفائدة التوجه السياسي للحكم المحلي.

مضيفاً: بأن هناك عراقيل كثيرة تواجه عملية الانتقال الى الحكم المحلي، وهي طبيعية كونها تجربة جديدة.

فرص ضئيلة

حالة التذمر وربما الرفض التام لدى الاجهزة المركزية من تنفيذ التوجهات العامة وتوجيهات رئيس الجمهورية الخاصة بإعطاء المجالس المحلية المزيد من الصلاحيات الواسعة وصولاً الى حكم محلي واسع الصلاحيات.. فيما محاولات وجهود مبذولة لانتزاع هذه الحقوق القانونية تحقيقاً لرؤية القيادة السياسية غير أنها حسب أمناء مجالس محلية بالمحافظات والمديريات، تضيق أو ضئيلة أمام الكم الهائل من التحديات والمعوقات التشريعية والقانونية، الى جانب ضعف فني وإداري وانعدام الكفاءة والتأهيل والتدريب اللازم وغياب التثقيف المجتمعي والتحقق والاشراف المستمر على سير التجربة وفاعليتها وتفاعلها الايجابي وتعاملها مع مشاكل الوطن والمواطن، إضافة الى ضعف البناء التنظيمي والقدرات والإمكانات البنيوية لدى الاعضاء المنتخبين، الأمر الذي انعكس على التوجهات الرامية الى التحول الى حكم محلي واسع الصلاحيات.

أمية.. وفوضى

على الرغم من أن هذا النظام قديم سبق لليمن الاخذ به في ثمانينات القرن الماضي، وتحت مسميات عدة كمجالس الشعب، ومجالس البلدية وغيرها إلاّ أن واقع الحال يبدي جهلاً وأمية مستفحلة في تفاصيل هذا الحكم وفوضى صلاحياته وممارساتها المتناقضة لواقع وكل ما يريده ويذهب اليه طموح المواطن.. ففي مناطق عدة ليست سوى أعباء إضافية على ذلك المواطن في ممارسة الجباية وفرض رسوم غير قانونية، وأيضاً التنازع فيما بينها على ما تسمى بالايرادات بين مديري المكاتب التنفيذية المركزية وبين أعضاء المجالس المنتخبة وكلٌ يدّعي أحقيته بالتصرف في ذلك كما هو الحال في عدد من الاسواق التجارية والشعبية التابعة للدولة في محافظة تعز وعدد من المحافظات.. وغيرها من الممارسات المخلة.

مكاتب في شنطة

ليس ذلك فحسب بل نجد بعض المجالس تشكو من الممارسات المركزية المتشددة وعدم منح الصلاحيات فيما هي تمارس المركزية ذاتها وتكف عن نقل الصلاحيات القانونية للسلطات المحلية بالمديريات، وذلك حسب مختصين، لعدم وجود هيكل تنظيمي في المحافظات والمديريات كافة.. فبعض المكاتب التنفيذية بالمحافظات مازالت عبارة عن شنطة وموظفين بلا مكاتب لعدم وجود هيكل تنظيمي وهو مازاد من استشراء الممارسات غير القانونية وارتكاب المخالفات والامعان أكثر في الفساد والافساد بموارد وإمكانات الدولة.. وحرمان تلك المديريات من المشاريع والخدمات التنموية.

فساد متزايد

المناقصات في المجالس المحلية يشوبها بعض الخلل في الآليات والممارسات مطالباً في الوقت ذاته بإنشاء مكتب فني ووحدة إعلانات للمناقصات على مستوى المديريات وهو ما يؤيده أمين عام محلي شبوة سالم الهميس غير أن ذلك - حسب قوله - صعب لعدم وجود الإمكانات وأيضاً لضعف قدرات أعضاء المجالس المحلية با لمحافظات والمديريات إذ أن الامر يحتاج الى كفاءة عالية وتأهيل متميز ما يمكن من تجاوز الاختلالات الحاصلة في تنفيذ بعض المشروعات.■

المؤتمرات الفرعية للمحليات.. هل تحمل البشرى..؟!

جعفر حامد لـ«الميثاق»:

اجتماعات المجالس المحلية ستقف أمام الأحداث الأخيرة والتركة الموروثة من الحكم الشمولي والإمامي البائدين

■ لقاءات تشاورية وحدوية موسعة لمختلف الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والمدنية ستلتئم في عموم المحافظات في الأول من شهر يونيو المقبل .. وطبقاً لتوجيهات ودعوة فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لكل القوى الوطنية والخيّرة في هذا الوطن للحوار والتفاهم حول المشكلات التي تعترض مسار التنمية وقللت من فرص نجاحها وتعزيز مساراتها البنيوية في عدد من المحافظات.

وتعد هذه المؤتمرات الأولى من نوعها والتي تتواصل عملية الإعداد والتجهيز لها بالتزامن مع ابتهاج أبناء شعبنا بالعيد الوطني الـ١٩ لقيام الجمهورية اليمنية، وباعتبار منجز السلطة المحلية أحد الأركان والأهداف الوحدوية الملموسة.. وتعد -بحسب مسؤولين في وزارة الإدارة المحلية- فرصة كبيرة وقيّمة للالتقاء والتدارس والتحاور والتشاور حول ما تشهده بعض المحافظات الجنوبية من تداعيات ما لبثت أن أثرت سلباً على مسيرة النهوض التنموي كما هو شأن بعض الغوغائيين والمندسين الذين عمدوا الى التحريض على أعمال الشغب في عدد من المناطق والإساءة لرصيد أبنائها النضالي والوحدوي بممارساتهم الرعناء والطائشة الخارجة عن القانون وآداب الحوار والتفاهم الوطني الوحدوي الخلاق..

كتب/محرر الشئون المحلية

وأكد الدكتور جعفر حامد -نائب وزير الإدارة المحلية- أن المؤتمرات الفرعية للمجالس المحلية بالمحافظات ستركز في مهمتها على التحديات التي جابهتها وتواجهها المسيرة الوحدوية الظافرة ومنها التركة الثقيلة الموروثة عن الحكم التشطيري الماضوي والإمامي المباد والمحاولات البائسة لإحياء ثقافة الحقد والكراهية والمناطقية والتشطيرية من بعض المأزومين.

وقال: إن أمام هذه المؤتمرات مهمة وطنية كبيرة للخروج برؤى موحدة ووفق منظور ومبادئ الوحدة والثورة اليمنية الخالدة (سبتمبر واكتوبر) والحيلولة دون مرور النزعات والأهواء التي يحاول البعض نشر سمومها، وترجمة النصوص والمبادئ الوحدوية المناطة بها والدفع بمسيرة التنمية والارتقاء السياسي والديمقراطي كونها جزئية من النظام السياسي الديمقراطي المتطور..

جعفر حامد وفي سياق حديثه لـ«الميثاق» لم يخف أو يتجاهل التحديات والسلبيات الناتجة حداثة التجربة أو عَن الممارسات الخاطئة والمتأخرة كما قال لقيادات السلطة المحلية بالمحافظات وعدم الاهتمام اللازم والكافي بقضايا ومشاكل المواطنين كما حدث أو يحدث في بعض المناطق، وهو الأمر - حسب قوله - الذي عطّل من مسيرة التحولات التنموية والاقتصادية والاستثمارية والديمقراطية وغيرها التي تشهدها عموم محافظات الوطن، وبالتالي وجود - مؤخراً - حالات من التذمر والخروج الى الشارع والمستغل بشكل سيئ وغير وطني من بعض القوى السياسية لأغراض حزبية وشخصية دنيئة.

وأضاف: وتلك المشاكل والتحديات الاجتماعية البارزة والخفية تستوجب بل وتستلزم وقفة مجتمعية وجماعية من قبل مكونات المجتمع اليمني الثقافية والسياسية والحكومية للحفاظ على منجزات الوطن ومكاسبه العظيمة ليس ذلك فحسب بل وصياغة رؤية محلية لطبيعة مهام وأنشطة وفاعلية المجالس المحلية بالمحافظات والمديريات خلال المرحلة القادمة بما يحقق الاهداف التنموية المنشودة ويعزز قيم التلاحم الوطني بمعانيه ومدلولاته العظيمة.. وأيضاً لتكثيف الجهود لخلق واقع مجتمعي جديد وفهم حديث يترجم طموحات الوطن وقيادته السياسية باتجاه المشاركة الشعبية الواسعة وحكم محلي واسع الصلاحيات.

وأشار نائب وزير الإدارة المحلية الى أن المؤتمرات الفرعية ستكون ذات أثر بالغ في عملية التقييم لفاعليتها ونشاطها خلال الفترة الماضية وأين نجحت وأين أخفقت.. وما الصعوبات والمعوقات التي تعترض مسيرة أدائها لخدمة وتطوير المجتمعات المحلية وإيجاد تنمية محلية متطورة تلبي رغبات المواطن واحتياجاته..

وعن مستوى تقييمه كمسؤول أول لهذه المجالس قال جعفر حامد: «لا يمكن إخفاء أو إنكار أهمية المجالس المحلية وأثرها البالغ خلال الاعوام الماضية على صعيد الانجازات التنموية وتوفير الخدمات المختلفة للمواطن في الريف والحضر.. لكن بطبيعة الحال كل عمل عظيم لابد له من أن ويواجه تحديات وصعوبات وهو ما تجسّد في طبيعة ممارسة السلطة المحلية لمهامها واختصاصاتها التي تعتورها كثير من الاخطاء والسلبية والعشوائية، وأيضاً ضعف الكفاءة الإدارية لدى البعض.. ويتلخص كل ذلك في التحدي الاكبر والبارز أمام هذه السلطات ألا وهو المركزية الشديدة التي لاتزال بعض الجهات والأجهزة الحكومية متمسكة بها.. لافتاً إلى أن كل تلك القضايا والمشاكل ستخوض نقاشاً واسعاً في المؤتمرات الفرعية وإيجاد الوسائل من المعالجات الناجعة لكل ما يعترض سير التقدم الديمقراطي السياسي والتنموي لليمن.

توعية وتغيير مفاهيم

من جهة ثانية أقرت اللجنة الاعلامية للمؤتمرات الفرعية للمجالس المحلية خطة التغطية الاعلامية، واكد الاخ أكرم حمود الشيخ وكيل الإدارة المحلية لقطاع التطوير المؤسسي أن الهدف منها هو ضمان أعلى نسبة تغطية إعلامية وتوعية وتثقيف مجتمعي بدور السلطة المحلية في خدمة المجتمع وأهمية نظام الحكم المحلي لإحداث تنمية محلية قادرة على الإيفاء بمتطلبات الواقع واحتياجات المستقبل وتحقيق النهوض والتطور والاستقرار المنشود الذي يترجم توجهات وأهداف البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية بهذا الخصوص.

رواسب تقليدية

وأشار أكرم الشيخ الى أهمية استنهاض الواقع وتفعيل الشراكة وتقوية أواصر علاقة المجالس المحلية بمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على مستوى كل وحدة إدارية.

وقال: إن ذلك هو ما ترجوه وتنشده الوزارة من مختلف وسائل الاعلام ومن خطتها الاعلامية والاسهام الفاعل في التوعية ومحو آثار وتأثيرات ورواسب الثقافة الاجتماعية التقليدية، وتكثيف الجهود لخلق واقع جديد وفهم حديث يحتوي على مجمل طموحات وتطلعات الوطن بمختلف شرائحه وفئاته وذلك تجاه السلطة المحلية بمكوناتها المتعددة التنموية والبنائية إضافة الى التراكم التاريخي الذي أوجد مفهوماً مغايراً غير مواكب في وعي وثقافة المواطن اليمني وأيضاً لدى المسؤولين والمنفذين لمهام واختصاصات هذه السلطة.■

الوحدة أنهت كل تلك الصراعات الشطرية وماكان يجري في اطار الشطر الواحد
وكل ماكان ينتج عن ذلك من كوارث ومآسٍ عانى منها الشعب اليمني طويلاً
علي عبدالله صالح
الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام
رئيس الجمهورية اليمنية